

أهمية الاجماع كمصدر من مصادر التشريع الاسلامى

د . محمد محمد عبد اللطيف جمال الدين

استاذ أصول الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

الحمد لله . الداعى الى الوفاق والائتلاف . القائل فى محكم كتابه :
« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » والصلاة والسلام على سيدنا
محمد المنقر من كل نزاع وخلاف . صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
وكل من اهتدى بهديه . وسار على طريقته الى أن يقوم الناس لرب
العالمين .. وبعد ..

فان لموضوع « الاجماع » مكانة عالية بين موضوعات علم أصول
الفقه . ولا غرو فهو نتيجة طبيعية لتبادل الآراء . وثمره حقيقية لتطبيق
الشورى كمبدأ من أهم مبادئ الشريعة الفراء . وهو فوق هذا وذاك
يترتب عليه الكثير من الاحكام . ومن ثم كان المصدر الثالث لمصادر
التشريع فى الاسلام .

وما اوجنا نحن المسلمين الى أن نتمسك بأهدابه واضعين اياه
موضع التنفيذ والتطبيق فنحسم من بيننا من خلافات ونقضى على ما قد
يثار حولنا من منازعات هه وبذا يجمع الصف . ويلم الشمل . وتوحد
الكلمة . ولا جدال ان فى هذا خيرا كثيرا ونفعا عيما .

ولما كان لموضوع « الاجماع » هذه المكانة السامية وتلك
الدرجة الرفيعة بين موضوعات هذا الفن « أصول الفقه » أثرت أن
أدلى بذلوى وأسهم بقلمى فى لقاء الضوء على جملة من مباحثه وقضاياها .
راجيا المولى فى علاه أن ينفع به قارئه وأن يجعله عملا أئاب عليه يوم
لا ينفع مال ولا بنون . الا من أتى الله بقلب سليم . والحمد لله الذى هدانا
لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

الحقيقة التي لا تحتل أدنى شك هي أن الإجماع ثالث الأدلة المتفق عليها بعد كتاب الله الكريم وسنة نبيه العظيم وأنه من خصوصيات أمة محمد صلى الله عليه وسلم تكريماً له ومن ثم وصفها الحق تبارك وتعالى في محكم آياته بقوله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » (١) وأنعم عليها بالعصمة من الخطأ عند اتفاق مجتهداتها مصداقاً لقول المعصوم عليه الصلاة والسلام : « أن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافنا فعليكم بالسواد الأعظم » (٢) وفي هذا البحث الموجز المتواضع سوف أسلط الضوء على جملة من مباحث هذا الموضوع وقضاياها بادئاً بتعريفه إذا الحكم على الشيء نزع عن تصوره فأقول وبالله التوفيق ومنه العون والتسديد .

تعريف الإجماع لغة :

الإجماع مصدر الفعل الرباعي أجمع على وزن « أفعل » وهكذا كل فعل رباعي على وزن أفعل يجيء مصدره على وزن أفعال كأكرم أكرام وأرسل أرسال . ويطلق في اللغة ويراد به الأعداد والعزيمة على الأمر تقول : « أجمعت على الخروج أي عزمت عليه . وأجمع أمره أي جعله جميعاً بعد أن كان متفرقاً . ويقال : أجمع الأمر إذا عزم عليه وصمم . تقول : أجمع بهاء على أن يواصه ليله بنهاره ليكون من المتفوقين أي عزم وصمم » (٣) وعلى هذا جاء قول الحق تبارك وتعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » (٤) أي اعزموا . كما جاء قول المعصوم عليه الصلاة والسلام : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » (٥) والمعنى أن من لم يعزم على الصيام من الليل فلا صيام له وكما يطلق الإجماع ويراد به العزم والتصميم يطلق ويراد به الاتفاق تقول : أجمع شباب القرية على النهوض بها أي اتفقوا على ذلك .

(١) الآية (١١٠) من سورة آل عمران .

(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٠٣ .

(٣) أنظر لسان العرب (٦٨١/١) ، مختار الصحاح ٢١٤ ، المحصول .

للرازي ج ٢ ص ١٩ .

(٤) الآية (٧١) من سورة يونس .

(٥) سنن الدرامي ٢٣٩/١ .

والاجماع على الاطلاق الاول يكون من الاثنين فأكثر ومن الواحد ايضا . اما على الاطلاق الثانى فلا يكون الا من الاثنين فأكثر .

تعريف الاجماع فى اصطلاح الاصوليين :

يعرف الاجماع أصوليا بأنه : « اتفاق المجتهدين من أمة محمد » عليه الصلاة والسلام « فى عصر من العصور على حكم من أمور الدين عقلى أو شرعى لا تتوقف صحة الاجماع عليه » (٦) . واليك شرح هذا التعريف : كلمة (اتفاق) جنس فى التعريف ومعناه الاشتراك بأن يكون كل رأى موافقا لرأى الآخر سواء كانت الموافقة بأقوال الجميع أو بأفعالهم أو بقول البعض وسكوت البعض ، (إل) فى كلمة « المجتهدين تفيد الاستفراق وإضافة الاتفاق الى المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام يفيد أن العوام لا اعتبار لهم فى انعقاد الاجماع اذ العامى لا يعتبر وفاته ولا خلافه لانه اذا قال قولا فانما يقوله بلا علم .

ومما تجدر الإشارة اليه فى هذا المقام أن البارعين فيما سوى الشريعة الاسلامية كعلماء الكلام واللغة العربية ونوابغ المهندسين والاطباء كل هؤلاء يعتبرون من العوام فى هذا المجال فلا اعتداد برأيهم ولا اعتبار لقولهم (٧) . اللهم الا اذا كانت المسألة المعروضة على بساط البحث لهذه العلوم مدخل فيها فان هؤلاء يكو رأيهم وزن يعتد به فى انعقاد الاجماع وعلى ذلك يكون المقصود من المجتهدين هم علماء الفقه الحافظون لفروعه وكذا علماء الاصول فان هؤلاء هم الذين يعتد برأيهم ويعول على أقوالهم أما علماء الاصول فلأنهم أرباب هذا الفن ورجال هذا الشأن فاليهم يكون المرجع فى تحقيق الأدلة وأما علماء الفقه فانه لا ينبغي أن يتوقف الاجماع على رأيهم الا بعد أن تتولد وتتم عندهم ملكة الاستنباط ومن ثم يعتد برأيهم لأنهم بذلك يكونون فى عداد المجتهدين المعتد بأرائهم الميعول على أقوالهم .

(٦) انظر التلويح على التوضيح ج٢ ص٤١ ، ارشاد الفحل للامام الشوكانى ص٧١ .

(٧) ارشاد الفحول للامام الشوكانى ص٧١ ، فتح الغفار بشرح المنار لزين الدين ابن نجيم الحنفى ج٢ ص٤ .

كما ان اضافة الاتفاق إلى المجتهدين يفيد أيضا أن اتفاق مجتهدي بلد واحد لا يعد اجماعا لانهم ليسوا مجتهدي الامة . وعلى ذلك فلا يصح ما قبل من أن الشيخين يعتبر اتفاقهما اجماعا أو أن اتفاق الخلفاء الاربعة يعد اجماعا . ولا ما قيل من قبل الشيعة من أن اتفاق أهل البيت اجماع . وليس بصحيح ما ينسب الى الامام مالك (رضى الله عنه) من اعتباره اتفاق أهل المدينة اجماعا لان المنسوب الى الامام مالك « رضى الله عنه » هو الاحتجاج بالعمل المشهور بالمدينة لانه عمل متوارث . وقد خالفه الجمهور فيما ذهب اليه .

والتعبير بأمة محمد عليه الصلاة والسلام . لخراج مجتهدي الامم السابقة (٨) . وقوله « في عصره » المراد منه زمان قل أو كثر . وانما جرى بهذا القيد دفعا لما قد يتوهم عن عدم انعقاد الاجماع الا في آخر الزمان حث لا يتحقق اتفاق جميع المجتهدين الا حينئذ .

وقوله : « على حكم من أمور الدين عقلى أو شرعى » للإشارة الى أن محل الاجماع هو الامور الدينية لا غير . وهذا هو رأى جمهور العلماء .

وقوله : « لا يتوقف صحة الاجماع عليه » قيد جرى به لخراج وجود الله سبحانه وتعالى وصحة النبوة — فان الاجماع على هاتين القضيتين لا يمكن أن يكون حجة والا لزم الدور وهو باطل فبطل ما أدى اليه . وانما لزم الدور في هاتين القضيتين لان صحة الاجماع متوقفة على النصوص المتوقفة على التصديق بوجود الله سبحانه وتعالى وصحة نبوة محمد عليه الصلاة والسلام . أما ما لا تتوقف صحة الاجماع عليه فالاجماع حجة فيه اتفاقا سواء كان من الاحكام الاعتقادية كروية الله سبحانه وتعالى منزها عن الجهة . وكفى الشريك له تبارك وتعالى . وما كان من الفروع العملية كوجوب الزكاة والصلاة وما الى ذلك .

هل يعتبر الاجماع حجة في الامور الدنيوية :

الواقع أن هناك خلافا بين العلماء حول حجية الاجماع بالنسبة للامور الدنيوية فمن قائل انه يصلح حجة فيها اذ الادلة جاءت مطلقة فلم

(٨) حاشية العلامة البنانى على شرح الجلال المحلى ص ١٧٦ .

تفصل بين الاتفاق على الامور الدينية أو الاتفاق على الامور الدنيوية ومن عائل انه لا يعتبر حجة فيها^(٩) مستدلا على ذلك بأن الاجماع في المرتبة الثالثة لا أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام . فاذا ما كانت أقوال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعتبر حجة في الامور الدنيوية فكذلك الاجماع بل من باب أولى لانه لا يكون أعلى حالا من قول النبي عليه الصلاة والسلام . والدليل على ان أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم ليست حجة في الامور الدنيوية قوله في قصة تلقيح النحل « أنتم أعلم بأمور دنياكم »^(١٠) .

وأيا كان النبي عليه الصلاة والسلام يرى الرأي في الحروب فراجع فيه أصحابه . وكان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يترك رأيه ويعمل برأيهم . وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قد عمل برأي سعد بن معاذ وسعد بن أبي وقاص « رضى الله عنهما » في غزوة الاحزاب . ولم يثبت أن اخذا من صحابته « رضوان الله عليهم » قد راجعه في أمر من الامور الدينية .

انواع الاجماع :

ان للاجماع انواعا كثيرة يضيق المقام بذكرها والتعرض لها . ومن ثم فسوف أتعرض لأشهرها . ولعل أشهرها ثلاثة أنواع اليك بيانها :

الأول : الاجماع القولى .

وهو أن يتكلم جميع المجتهدين في عصر من العصور بما يفيد اتفاقهم على حكم من الاحكام الشرعية كقولهم : « أجمعنا على كذا مثلا » فان مثل هذا القول يعتبر اجماعا قوليا .

الثانى : الاجماع العملى .

وهو أن يعمل جميع المجتهدين في عصر من العصور عملا واحدا كميزارعتهم مثلا فان حدوث هذا العمل منهم يعتبر اجماعا عمليا . وهذا

(٩) التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة ج ٢ ص ٤١ ، حاشية العلامة البناتى على شرح الجلال المحلى ص ١٧٦ .
(١٠) كنز العمال (٤٦٥ / ٢١) .

النوع من الاجماع يكون مفيدا للجواز فقط . ولا يفيد الوجوب الا اذا وجدت قرينة تدل على ذلك . والدليل على افادته للجواز ما رواه عبيدة السلماني « رضى الله عنه » : « ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على أربع ركعات قبل الظهر » .

فان هذا القول يدل على ان جماعهم العملى لا يكون مفيدا للوجوب اذ الاربع ركعات قبل الظهر سنة باتفاق جميع العلماء .

وهذان النوعان من الاجماع (القولى والعملى) يعتبران عزيزة لانهما الاصل فى الاجماع اذ الاصل هو اتفاقهم القولى أو العملى .

الثالث : الاجماع السكوتى .

هذا النوع من الاجماع يعتبر رخصة لانه خلف عن النوعين السابقين . وقد عرفه السادة العلماء بأنه : « اتفاق بعض المجتهدين على قول أو فعل وانتشار اتفاقهم فى عصرهم مع سكوت باقى المجتهدين دون أن يردوا عليهم بعد مضى فترة زمنية كافية للنظر والتأمل . والرد والاعتراض اذا ما اقتضى الامر ذلك » (١١) ولقد قدر العلماء هذه الفترة الزمنية بثلاثة أيام . ويرى الحنفية أن هذه الفترة غير محددة . وانما الممول عليه هو مرور فترة من الوقت يعلم منها عادة أنه لو كان هناك مخالفة لظهر . فالسكوت حينئذ يعتبر دليلا على الاتفاق اذ أن عدم النهى عن المنكر والسكوت عليه مع القدرة على رده لا يمكن تصوره من عدل .

وانما سمي هذا النوع اجماعا لعدم نسبة الساكتين الى الفسق . وقد ذهب البعض الى أن السكوت ليس كافيا لانعتقاد الاجماع اذ ان سكوتهم محتمل فقد يكون للمهابة وقد يكون لعدم توصلهم الى الجواب : فتيف يكون سكوتهم دليلا على الرضا والموافقة ؟ وما دام سكوتهم محتملا فلا يكون مثل هذا الاجماع حجة يعتد بها .

وللرد على هؤلاء البعض نقول : اننا نجعل سكوت الباقين تسليما لقول البعض بعد غرض الحادثة عليهم ولو كان الساكت مخالفا لكان آثما

اذ الساكت عن الحق شيطان أخرس . فاذا لم نجعل سكوتهم تسليما لقول البعض لكان السكوت فسقا لانه امتناع عن اظهار الحق وترك الواجب . وعدالتهم تمنع فسقهم فلا يظن بهم ذلك . خصوصا وأنه قد ثبت أن بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رد على البعض قوله دون أن يخشى في الحق لومة لائم .

وقول هؤلاء البعض : ان الاجماع السكوتى محتمل فلا يصلح حجة مردود عليهم بأن هذا الاحتمال مرجوح لا راجح فلا يقوى على منع الحجة .

ويرى فريق آخر أن مثل هذا النوع من الاجماع يعتبر حجة ظنية (١٢) . وانما اعتبروه هكذا لان سكوت البعض مع وجود هذه الاحتمالات يدل على موافقة البعض في الظاهر فيكون السكوت حجة بمثابة خير الواحد والقياس المتبين للحجة الظنية .

وهناك فريق ثالث يرى أن هذا النوع يعتبر اجماعا اذا ما كان الساكتون عددا ضئيلا وظهر القول من أكثرهم .

ما يشترط في الاجماع السكوتى :

هناك شروط أربعة لا ينعقد الاجماع السكوتى الا بتوافرها وهذه الشروط هي (١٣) :

الاول : انقراض العصر الذى وقع فيه الاجماع السكوتى لان الاحتمالات المذكورة تكون قد ضعفت حينئذ .

الثانى : أن تكون المسألة المجمع عليها اجماعا سكوتيا احدى المسائل التى تكون مجالا للاجتهاد بمعنى أن يكون دليلها ظنيا . فاذا ما كانت هذه المسألة ليست مجالا للاجتهاد فيها كان يكون دليلها قطعيا فان سكوت البعض عن ابداء الراى فيها لا يعتبر اجماعا بل يعتبر اهمالا لقول القائلين وعدم اعتداد بما ذهبوا اليه .

(١٢) أنظر المرجع السابق .

(١٣) كشف الاسرار على أصول البزدوى ج ٢ ص ٢٢٨ .

الثالث : أن يكون سكوت بعض المجتهدين خاليا عن أى علامة تشير من قريب أو من بعيد الى موافقة أو مخالفة . فإن وجدت مثل هذه العلامة فإن الاجماع حينئذ لا يعد اجماعا سكوتيا . فإن كانت العلامة تشير الى موافقة فالاجماع يكون اجماعا صريحا ولا جدال أما ان كانت ترمز الى مخالفة فكيف يكون هناك اجماع ؟

الرابع : يشترط مضي فترة زمنية كافية للنظر والتأمل وابداء الراى كما سبق أن بينا . وهذه الفترة الزمنية لا تقدر بقدر معين لاختلاف السادة المجتهدين فى تكوين آرائهم وابدائها تبعا لاختلاف ملكاتهم وقدراتهم وظروفهم .

حكم الاجماع :

إذا كان الاجماع قوليا أو عمليا فانه يكون مقيدا للحكم على سبيل القطع واليقين بشرط أن ينقل اليها ثقلا متواترا (١٤) . أما اذا كان الاجماع سكوتيا أو كان من النوعين الاولين الا أنه منقول اليها بطريق الأحاد فانه يكون مقيدا للحكم على سبيل الظن .

ولعل من نافلة القول أن انبه الى أن الاجماع متفاوت فى قوة دلالاته على الحكم فاجماع الصحابة أقوى انواع الاجماع لانه لا خلاف فيه وفيهم هل المدينة . ويليهِ فى القوة اجماع بعض الصحابة مع سكوت الباقين بعد مضي فترة النظر والتأمل . ثم يليهِ اجماع من بعد الصحابة على حكم سبقهم فيه مخالف (وهذا عند من لا يشترط فى الاجماع اللاحق نفى الخلاف السابق) . وهذا النوع من الاجماع يعتبر بمنزلة خبر الواحد ويكون مقبولا على القياس فى صحة الاستدلال به .

حكم من انكر الاجماع :

إذا كان الاجماع قوليا أو عمليا وقد نقل اليها بطريق الأحاد أو كان اجماعا سكوتيا فانه لا يحكم بكفر منكر هذه الانواع . أما اذا كان

(١٤) تنقيح الفصول فى اختصار المحصول للإمام الترافى ص ٣٢٤ ، أصول الاحكام للإمدي ج ١ ص ١٥٠ .

من إجماع الصحابة المنقول إلينا نقلا متواترا فان منكرة يكون كافرا (١٥) عند من يرى انه حجة قطعية كالنص القطعي والخبر المتواتر . أما من رأى انه حجة ظنية فانه لا يحكم بكفر منكره كمنكر الحكم الثابت بالقياس وبخبر الواحد . وهناك طائفة من العلماء تقول بالتفصيل . فان كان الحكم المجمع عليه مما تنفرد الخاصة بعرفته كمنع توريث القاتل وكتحريم تزوج المرأة على عمتها أو خالتها وكحجب بنى الأم بالجد وكفساد الحج بالوطء قبل الوقوف بعرفة وما الى ذلك فان منكره لا يكفر لكنه يكون فاسقا .

أما اذا كان الحكم المجمع عليه مما يشترك الخاصة وانعامه في معرفته كتحريم السرقة والزنا وشرب الخمر وعدد الركعات فان منكره يكون كافرا لانكاره ما علم من الدين بالضرورة .

طريق وصول الإجماع إلينا :

المقصود بطريق وصول الإجماع إلينا نقله فاذا ما انتقل إلينا بإجماع كل عصر من العصور على نقله فانه يكون بمثابة نقل السنة المتواترة ومن ثم يجب العلم والعمل به قطعاً وذلك كإجماع الصحابة « رضى الله عنهم » على كون القرآن الكريم كلام الله سبحانه وتعالى وكإجماعهم على فريضة الصوم والصلاة وما الى ذلك مما هو ثابت بالضرورة .

أما اذا انتقل الإجماع إلينا بطريق الآحاد كأن يروى ثقة من الثقات أن الصحابة « رضوان الله عليهم » أجمعوا على أمر من الأمور فان مثل هذا الإجماع يكون كالسنة الأحادية وذلك مثل قول عبيدة السلماني : « ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على المحافظة على الأربع ركعات قبل الظهر .

وقد اتفق العلماء على أن مثل هذا الإجماع لا يوجب العلم واختلفوا في إيجابه للعمل فذهب أكثر العلماء الى أنه يكون موجبا للعمل لانه حجة بمنزلة قول الرسول عليه الصلاة والسلام وقول الرسول صلى الله عليه وسلم يوجب العمل اذا كان منقولاً إلينا بطريق الآحاد فكذا الإجماع المنقول عن هذا الطريق .

ويرى بعض أصحاب الإمام الشافعى « رضى الله عنه » كالإمام الغزالى وغيره أن هذا النوع من الإجماع لا يوجب العمل مستدلين على ذلك بأن الإجماع قاطع يحكم به على الكتاب الكريم والسنة المتواترة . ونقل الواحد ليس بقطعى فلا يثبت به قاطع .

رد هذا الاستدلال بأننا لا نثبت بقول الواحد إجماعا قاطعا بل نثبت به إجماعا ظنيا يوجب العمل . وثبوت مثله بنقل الواحد الثقة غير ممنوع كخبر الواحد تماما .

مستند الإجماع :

مستند الإجماع هو الدليل الذى يعول عليه المجتهدون فى الحكم الذى أجمعوا عليه إذ أنه لابد للمجهتين من دليل يستنبطون منه الحكم ويتفقون عليه (١٦) . وبدون دليل قطعى أو ظنى لا يتحقق إجماع . وقد اختلف العلماء فى سند الإجماع . فذهب بعضهم إلى أنه لابد وأن يكون قطعى لأن الإجماع حجة قطعية فلا يكون مستندا ، إلا إلى قطعى .

وقد رد دليلهم هذا بأن قطعية الإجماع ليست ثابتة من جهة دليله بل ثابتة له من حيث ذاته استدامة لحجة الله فى الأحكام إلى آخر الزمان وتكريما لامة محمد عليه الصلاة والسلام .

وذهب العلماء إلى أن سند الإجماع يجوز أن يكون قطعى ويجوز أن يكون ظنيا وعلى ذلك فإنه يصلح أن يكون خبر واحد أو قياسا . واستدل الجمهور على ذلك بأن العقل لا يمنع ذلك وأن هذا متفق وإطلاق نصوص الحجة التى لم تفرق بين قطعى وظنى . ومن ثم فإن اشتراط القطعى يعتبر تقييدا بلا اعتماد على دليل وهو تحكم والتحكم باطل .

واستدلوا أيضا بوقوع الإجماع مستندا إلى القياس بعقوبة شرب الخمر وغيره من المسكرات التى ليس لها مقدار معين لا فى النصوص القرآنية ولا فى الأحاديث النبوية إذ كان الصحابة يأتون بشارب الخمر إلى النبى

(١٦) شروح المنهاج للسنوى ج ٢ ص ٣٨ ، الأحكام فى أصول الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٩٣ .

صلى الله عليه وسلم فيأمرهم بضربه . فيضربونه بما يستطيعون من وسائل فكان البعض يضربه بنعله وبعضهم يضربه بطرف ثوبه وبعضهم يضربه بيده وبعضهم يضربه بعصاه .

ومما يروى في هذا المجال أن الصحابة « رضوان الله عليهم » اتوا بشارب خمر الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بأن يضربوه فضربوه بما تيسر لهم من وسائل . ولما انصرف شارب الخمر بعد ضربه قال له أحد الصحابة : « أخزاك الله » فقال النبي عليه الصلاة والسلام لمن قال هذه العبارة : « لا تقولوا هكذا » ولا تعينوا عليه الشيطان ولكن قولوا : اللهم اغفر له اللهم ارحمه وقد ظل الامر هكذا طوال فترة النبوة وأيام الخليفة الاول أبى بكر الصديق « رضى الله عنه » الى أن جاء عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » فأكثر الناس من شرب الخمر في كثير من نواحي الدولة الاسلامية . وكان خالد بن الوليد « رضى الله عنه » واليا على الشام آنذاك فكتب الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » وأخبره بأن الناس استهانوا بعقوبة شرب الخمر . وكان أمير المؤمنين يجلس في جمع كثير جمع بين المهاجرين والانصار فاستشارهم في هذا الشأن فقال أمير المؤمنين على بن أبى طالب « كرم الله وجهه » « نراه اذا شرب سكر . واذا سكر هزى واذا هزى افترى وحد المفتري في كتاب الله ثمانون جلدة . فوافق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » على ذلك ووافق معه جميع الصحابة « رضوان الله عليهم » واعتبر هذا اجماعا على أن حد شارب الخمر ثمانون جلدة مستندين الى قيامه على حد القذف . كما استدلوا على وقوع الاجماع مستندا الى القياس بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذهب الى الرقيق الاعلى دون أن يعين خليفة بعده يلى أمر الاسلام والمسلمين وهنا ثار خلاف بين الصحابة حول من يختارونه خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخيرا اتفقت كلمتهم على أن يكون خليفة رسول الله هو أبو بكر الصديق « رضى الله عنه » مستندين في ذلك الى أن النبي عليه الصلاة والسلام لما اشتد به المرض (م ٢٧ — مجلة الشريعة)

أذن لابی بكر بأن يلى امامة المسلمين فى الصلاة . ومن ثم قاس الصحابة الخلافة على الامامة وقدموا بناء على ذلك ابا بكر الصديق خليفة للمسلمين حتى قال بعضهم « رضيه النبى صلى الله عليه وسلم اماما لديننا . افلا نرضاه نحن اماما لديننا .

وأما استدلالهم بوقوع الاجماع مستندا الى خبر الواحد فقد ضربوا لذلك مثالين :

احدهما : اجماع الصحابة « رضوان الله عليهم » على حرمة بيع الطعام قبل قبضه مستنديين فى صحة هذا الاجماع الى ما رواه عبد الله ابن عمر « رضى الله عنهما » عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه » (١٧) .

ثانيهما : اجماعهم على وجوب الفصل مستنديين الى حديث أم المؤمنين عائشة « رضى الله عنهما فى التقاء الختاتين .

هل تصلح المصلحة أن تكون سندا للاجماع :

ان المصلحة المرسله لا تصلح أن تكون سندا للاجماع الا عند من يحتج بها ويعول عليها فى استنباط الاحكام الشرعية . وقد استند هؤلاء فى صحة ما ذهبوا اليه الى أن وقوع مثل هذا الاجماع المستند الى المصلحة المرسله قد وقع فعلا وقد ضربوا لذلك أمثلة نذكر منها :

أولا : أنه فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » وعندما فتح المسلمون الشام والعراق رأى بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقسم الاراضى المفتوحة على المجاهدين كما حصل فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . بينما رأى البعض الآخر ومنهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب ومعاذ بن جبل « رضى الله عنهم أجمعين » ألا توزع هذه الاراضى عليهم وراوا أن تترك بأيديهم .

أهلها وتظل وقفاً للمسلمين بعد وضع الخراج على أهلها وبذا تكون موردا لا ينفد لجماعة المسلمين تدفع منه مئبات الجند والعمال ويعطى منه نفقة للمحتاجين والأرامل واليتامى فيكون النفع عاما لجميع المسلمين . وقد دار نقاش طويل وأخذ وعطاء بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » وبين الصحابة حول هذا الموضوع حتى قال بعضهم : « أتقف يا أمير المؤمنين ما أفاد الله علينا بأسـيافنا على قوم لم يحضروا المعركة ولم يشهدوا القتال ؟ فزد عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » بقوله : فكيف بمن يأتى من المسلمين بعد ذلك فيجد الأرض قد اقتسمت وورثت عن الآباء . ما هذا برأى يؤخذ به . وما زال النقاش قائما بينه وبينهم الى أن تقرر هذا الحكم بأجماع الاغلبية الغالبة من الصحابة ومن ثم تحقق اجماعهم على ذلك . فلقد رأينا من خلال هذه الواقعة أن سند الاجماع عليها كان مصلحة المسلمين .

ثانيا : ما وقع في عهد الخليفة الاول أبى بكر الصديق « رضى الله عنه » عندما أشار عليه عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » بأن يجمع القرآن فى مصحف واحد فوقف أبو بكر حيال هذا الموضوع مترددا قائلا : كيف نقدم على شئ لم يعهد فى عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال له عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » انه والله خير ومصلحة للاسلام . ومازال عمر بن الخطاب يأخذ ويعطى مع الخليفة الاول أبى بكر الصديق « رضى الله عنه » حتى وافق على ما رآه عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » فأمر بجمع القرآن فى مصحف واحد بعد أن وافقهما على ذلك جميع الصحابة « رضوان الله عليهم » فكان هذا اجماعا مستندا الى المصلحة . ولا أدل على ذلك من قول الصديق « رضى الله عنه » كيف نقدم على شئ لم يعهد فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قول عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » : « انه والله خير ومصلحة للاسلام » فلاشك أن اجماع الصحابة هنا على جمع القرآن فى مصحف واحد لا سند له سوى المصلحة .

حكم الاجماع اذا كان سنده المصلحة :

إذا ما تقرر لدينا أن المصلحة تصلح أن تكون سندا للاجماع فان هذا الاجماع يكون دوامه وعدمه متوقفا على دوام المصلحة وعدمها . فاذا ما كن محققا للمصلحة التى استند اليها فانه يكون حجة معتمدة يعتمد بها ويعمل عليها . أما اذا لم تتحقق المصلحة المستند اليها فانه لا يكون حجة ولا يعمل عليه . وبالتالي تجوز مخالفته وعدم العمل بمقتضاه ولتوضيح ذلك أسوق المثال التالى :

فى عهد الصحابة والتابعين كانت شهادة القريب لقريبه جائزة ومقبولة كشهادة الوالد لولده والزوج لزوجته ودليل ذلك ما نقل الينا من أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » وسعيد بن المسيب وعمر ابن عبد العزيز قد أقرروا ذلك . وروى أن احدى النساء رفعت قضية الى شريح القاضى تدعى فيها حقا على أحد الناس وشهد على صحة دعواها أبوها وزوجها فقال الرجل المدعى عليه : ان اللذين شهدا معها هما أبوها وزوجها . فرد عليه شريح قائلا : أتعرف شيئا تجرح به شهادة كل منهما غير ما قلت ؟؟ ثم قال له : كل مسلم شهادته جائزة . ثم قضى للمرأة بما ادعته على الرجل . الا أنه عندما تقادم العهد وضعف الايمان فى قلوب الناس وتغيرت نفوسهم رأى الفقهاء أن ترك الوضع على ما كان عليه فى عصر الصحابة والتابعين من قبول شهادة القريب لقريبه قد يكون مدعاة لنضياح الحقوق وإيقاع الناس فى الحرج والمشقة والاضرار بهم فتلاشيا لكل هذا وتلافيا لما قد يترتب على شهادة الاقربا لبعضهم رفضوا مثل هذه الشهادة . فقد رأينا من خلال هذا المثال أن الاجماع المستند الى المصلحة يتوقف دوامه واستمراره على دوام المصلحة واستمرارها . فاذا ما حقق المصلحة التى استند اليها كان حجة وبالتالي يعمل بمقتضاه والا رفض لعدم تحقيقه اياها .

اعتراض وجوابه :

قد يقال : اذا كان ولا بد للاجماع من دليل يستند اليه ويعتمد عليه فما فائدة الاجماع اذن مع وجود هذا الاستند ؟؟؟ وللرد على هذا

الاعتراض يقال : ان للاجماع فائدة تتمثل في سقوط البحث عن الدليل وكيفية دلالة على هذا الحكم المجمع عليه وحرمة المخالفة التي كانت جائزة قبل انعقاد الاجماع .

شروط الاجماع :

لانعقاد الاجماع شروط لابد من توفرها نذكر بعضها منها :

أولا : عدالة المجتهدين (١٨) .

يشتطرن أن يوصف جميع المجتهدين بالعدالة اذ ان حكم الاجماع لا يثبت الا بأهلية الشهادة وبصفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وصدق الحق تبارك وتعالى اذ يقول في محكم كتابه : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » (١٩) . ويقول في موضع آخر : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (٢٠) .

فأهلية الشهادة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر تثبت بالعدالة والفسق يسقطها فلم يبق أهلا لاداء الشهادة لانه متهم اذ الفاسق لا يتحرز عن فعل يفعل مع اعتقاده بطلانه . ولا يتحرز عن قول يقوله مع اعتقاده بطلانه ومن ثم لا يصح أن يكون من أهل الاجماع .

وقد يقال أيضا : ان ثبوت الاجماع بطريق الكرامة لامة محمد عليه الصلاة والسلام بناء على ثبوت عدالتهم . وعلى هذا فلا يثبت الاجماع بدونها .

ثانيا : ثبوت صفة الاجتهاد .

يشترط في المجتهدين الذين ينعقد بهم الاجماع أن يتحقق منهم هذه

(١٨) كشف الاسرار على أصول اليزدوى ج٣ ص ٢٣٨ .

(١٩) جزء من الآية (١٤٣) سورة البقرة .

(٢٠) جزء من الآية (١١٠) سورة آل عمران .

الصفة اذا ما كان محل الاجتهاد هو الاحكام التى يختص بإدراكها خاصة أهل الرأى والنظر . وذلك مثل تفصيل أحكام الصلاة والبيع والتكاح والطلاق وما الى ذلك .

فان المعتبر فى مثل هذه الاحكام هو اتفاق أهل الرأى فقط وعلى ذلك فلو خالفهم بعض العوام فى مثل هذه الامور فان هذه المخالفة لا يعتد بها ولا تؤثر فى انعقاد اجماعهم اذ العالمى يعتبر كالمجنون والصبى فى فقدان أو نقصان آلة الاجتهاد أما اذا كان محل الاجتهاد أمورا لا يختص بإدراكها الخواص فان العوام والخواص يشتركون فى الاجماع عليها . ولا بد من اتفاق الجميع عليها وبدونه لا ينعقد الاجماع وذلك مثل وجوب الزكاة والصوم والصلاة وما الى ذلك من أصول الشرائع .

ثالثا : أن يكون المجتهدون غير مبتدعين .

وانما اشترط هذا الشرط لان البدعة ان كانت مكفرة فان صاحبها لا يكون مسلما وبالتالي لا يؤيه به ولا يعتد برأيه فى الاجماع . أما ان كانت غير مكفرة وكان صاحبها يدعو الناس الى العمل بها فان عدالته حينئذ تكون ساقطة . ولذلك فان قوله لا يعتبر ولا يكون له أثر فى انعقاد الاجماع ومثل ذلك خلاف الخوارج فى امامة على بن أبى طالب « كرم الله وجهه » وخلاف الروافض فى امامة الشيعيين « رضى الله عنهما » فان خلاف أولئك وهؤلاء لم يعتد به ولم يؤثر فيما انعقد الاجماع عليه .

ما تقدم من شروط كان محل اتفاق بين السادة العلماء . وهناك شروط مختلف فيها فيما بينهم نذكر طرفا منها :

أولا : انقراض العصر (٢١) بموت جميع المجتهدين بعد اتفاقهم على حكم من الاحكام ولم يشترط هذا الشرط الا الامام الشافعى « رضى الله عنه » مستدلا على صحة رأيه بقوله : ان ثبوت الاجماع لا يكون الا بعد أن تستقر

الآراء . والاستقرار لا يحصل الا بانقراض العصر اذ رجوع البعض من رايه محتمل ومع هذا الاحتمال لا يكون هناك استقرار وبالتالي لا ينعقد الاجماع . وتوضيحا لوجه نظره مثل بما روى أن الخليفة الاول أبا بكر الصديق « رضى الله عنه » كان سوى في قسمة الفنائم بين الصحابة دون تفضيل بينهم غير ناظر الى أية ميزة قد تفضل البعض على البعض كالسبق في الاسلام أو العلم مثلا ولم يخالف أبا بكر في ذلك أحد من الصحابة . وظل الامر هكذا الى أن تولى أمر المسلمين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » فخالف با بكر وفضل في القسمة بالسبق في الاسلام أو العلم . ولم ينكر عليه ذلك أحد من الصحابة « رضوان الله عليهم أجمعين » وقد صحت هذه المخالفة من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » لان العصر لم ينقرض بعد .

وقد رد الجمهور ما استدل به الامام الشافعى « رضى الله عنه » قائلين : ان الادلة التى وردت في حجية الاجماع جاءت مطلقة فلم يفصل بين الانقراض وعدمه . وعلى ذلك فان شرط الانقراض يكون زيادة على النص والزيادة على النص نسخ فلا يجوز .

ثانيا : أن يكون المجتهدون من قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد قال بهذا الشرط الزيدية والامامية من الروافض . واستدلوا على صحة ما قرروه بأن أقرباء النبى صلى الله عليه وسلم مختصون بالنسب الكريم والشرف العظيم فهم أهل بيت الرسالة ومهبط الوحي والنبوة ولهم صفات قد لا تتوفر في غيرهم . هذا بالاضافة الى أنهم على علم تام بأفعال الرسول عليه الصلاة والسلام وأقواله لكثرة مخالطتهم اياه . كما أنهم ملمون الماما كاملا بسبب نزول كل آية من القرآن الكريم وعلى دراية تامة بمعرفة تأويلها . ومن ثم فهم أجدر وأولى من غيرهم بهذه الكرامة .

وقد رد هذا الدليل من قبل الجمهور حيث قالوا : ان كل ما يدل عليه هذا الدليل هو أن قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم تعطيهم حق الفضل والتقدير على من سواهم ولا تدل على أن انعقاد الاجماع مقصور

عليهم دون غيرهم . ورد عليهم أيضا بأن الأدلة الواردة في حجية الاجماع مطلقة لم تفصل ومن هنا يكون التفصيل تحكما والتحكم باطل ما أدى اليه .

ثالثا : أن يكون المجمعون من أهل المدينة وقد ذهب الى هذا الشرط وتمسك به الامام مالك بن أنس « رضى الله عنه » واستدل على ذلك بأن أهل المدينة لا يجمعون الا على حق هذا بالاضافة الى أنهم يتميزون بالفضل والسبق على غيرهم ولا غرو فهم أهل دار هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وموضع قبره صلى الله عليه وسلم ومستقر الاسلام ومتبوا الايمان وفي المدينة ظهر العلم ومنها صدر . وأهلها قد شاهدوا نزول القرآن الكريم وسمعوا تأويله فهم أعرف بأحوال النبي عليه الصلاة والسلام .

وقد رد الجمهور دليلهم هذا بأن غاية ما يدل عليه هو فضلهم وسبقهم وتقدمهم ولا دليل فيه على أن انعقاد الاجماع مقصور عليهم . وأيضا كل ما ورد من أدلة على حجية الاجماع جاء مطلقا خاليا من التقييد والتفصيل .

رابعا : عدم الاختلاف السابق لانعقاد الاجماع . ومثال هذا ما وقع من خلاف بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » وبين على بن أبى طالب « كرم الله وجهه » في بيع أم الولد فقد أجازه على ابن أبى طالب بنما منعه عمر بن الخطاب . فان اختلافهما هذا يكون مانعا من انعقاد الاجماع في العصر الذي يلي عصرهما . وتظل المسألة محل اجتهاد كما كانت من قبل . وهذا الشرط قد اشترطه الامام الشافعى « رضى الله عنه » وقال به كثير من العلماء . ولم يشترطه الجمهور . وعلى ذلك ففى المثال المتقدم يمنع الامام الشافعى ومن انعقاد الاجماع .

أما الجمهور فانه يقول : بارتقاء الخلاف السابق وانعقاد الاجماع اللاحق .

وقد استدل الشافعية ومن معهم على صحة ما ذهبوا اليه بأن الاجماع لا يكرن حجة الا اذا كان اتفاق جميع الامة . واتفاق جميع الامة لم يتم هنا لان المخالف السابق من الامة ولم يخرج عنها بموته . كما أن موته لا يبطل قوله اذ لو بطل القول بالموت لادى ذلك الى عدم بقاء المذاهب بعد موت

أصحابها . وعدم المذاهب بعد موت أصحابها باطل للقطع ببقائها واستمرارها فبطل ما أدى إليه . وإذا لم يحصل الاتفاق من جميع الأمة فإن الإجماع لا يكون منعقدا .

وقد رد الجمهور هذا الاستدلال من وجوه :

(أ) قالوا : ان الأدلة الدالة على حجية الإجماع وردت مطلقة فلم تفرق بين إجماع سبقه خلاف وإجماع لم يسبقه خلاف فتقييدها بإجماع لم يسبقه خلاف تقييد بلا دليل فيكون تحكما والتحكم باطل فبطل ما أدى إليه .

(ب) قالوا : انه كما لا يعتبر توهم قول ممن يأتي بعدهم مخالفا لقولهم في منع نبوت حكم الإجماع فانه لا يعتبر أيضا قول من مات قبلهم اذا اجتمعوا في عصرهم على خلافه لانهم يمثلون جميع الأمة في هذا العصر .

(ج) قالوا : ان الأمة الاسلامية اختصت بهذه الكرامة « حجية إجماعهم » لاعتبار الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك لا يتصور الا من الاحياء في كل عصر دون من مات قبلهم .

(د) قالوا : ان الصحابة « رضوان الله عليهم » اذا اختلفوا في مسألة على رأيين أجمعوا على أحدهما فان الاختلاف المتقدم يسقط بالإجماع المتأخر فكذلك ما نحن فيه اذ الحجة في إجماع التابعين كالحجة في إجماع الصحابة فانما استقط الاختلاف السابق بإجماع الصحابة فانه يسقط أيضا بإجماع التابعين .

هذه هي بعض شروط الإجماع المختلف فيها بين العلماء وسوف اكتفى بما ذكر تلافيا للاسترسال وتحاشيا للتطويل .

حجية الإجماع :

الحقيقة التي لا مراء فيها ولا جدال هي أن الإجماع ثالث الأدلة

التي يستند اليها في صحة الاحكام الشرعية . ولا عبرة بمن خالف في القول بحجيته كالنظام والروافض فانهم اهل هوى وبدعة .

وسوف اورد لك بعض ما استدل به الجمهور على حجية الاجماع ثم نذيل كلامنا بذكر شبه المخالفين مع الرد عليها فاقول وبالله التوفيق :

ادلة الجمهور على حجية الاجماع :

استدل الجمهور على أن الاجماع حجة شرعية بأدلة نقلية (كتاب وسنة) وبأدلة عقلية . أما ما استدلوا به من الكتاب فاليك بعض النصوص :

اولا : يقول الحق تبارك وتعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا » (٢٢) وقد قيل ان هذا النص الكريم يعتبر من أقوى ادلة حجية الاجماع .

وجه الاستدلال بهذا النص الكريم هو أن الله سبحانه وتعالى قد جمع في الوعد بين امرين هما مشاقة الرسول عليه الصلاة والسلام واتباع غير سبيل المؤمنين . ولا جدال في أن مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم وحدها مستوجبة للوعيد فلو لم يكن الاتباع المذكور حراما لما كان في عطفه على مشاقة الرسول عليه الصلاة والسلام فائدة . واذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراما فان اتباع سبيلهم يكون واجبا (٢٣) وصديق الحق تبارك وتعالى اذ يقول : « قل هذه سبيلي ادعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني » (٢٤) والسبيل هو القول والعمل الذي يختاره الانسان لنفسه ومنه الاجماع فيكون اتباعه واجبا . والوجوب دليل الحجية وليس لقائل أن يقول : ان السبيل هنا معناه طريق المؤمنين في اقتدائهم بالرسول

(٢٢) الآية ١١٥ من سور النساء .

(٢٣) الآية (١٠٨) من سورة يوسف .

(٢٤) التوضيح على التنقيح ج٢ ص٤٧ .

صلى الله عليه وسلم ومتابعيهم له أو طريقهم الذى صاروا به مؤمنين وهو الايمان مستدلا على صحة قوله هذا بسبب نزول الآية الكريمة حيث انها نزلت فى شأن طعمة بن ابرق عندما سرق درعا وارقد ولحق بالمشركين . وعلى هذا فلا يصلح النص دليلا على حجية الاجماع .

ليس لقائل أن يقول هذا لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فالعبرة فى النصوص بالاطلاقات والعمومات دون خصوص الاحتمالات والاسباب . وسبيل المؤمنين لفظ عام ليس له مخصص فيقتضى النص الكريم بهذا العموم أن يلحقهم الوعيد اذا ما تركوا سبيلهم فيما صاروا به مؤمنين وهو الايمان وغيره كالاجماع فيكون حجة .

واستدلوا من الكتاب أيضا بقوله تعالى : « وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » (٢٥) .

ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة هو أن الله سبحانه وتعالى قد جعل شهادتهم على غيرهم مقبولة لعدلهم والمعروف أن الشهادة حجة والا لما كان لقبولها فائدة تذكر . فلما كانت الشهادة حجة تثبت بها الاحكام كان الاجماع حجة يستند اليها فى صحة الاحكام وبالتالي يجب العمل بمقتضاه .

استدلوا من الكتاب أيضا بقول الله جل وعلا : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » (٢٦) .

ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة هو أنها سيقى لوجوب اتباع كل قوم لطائفتهم المتفقهة فى الدين . وعلى ذلك فان الطوائف اذا ما اتفقت على

(٢٥) الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

(٢٦) الآية (١٢٢) من سورة التوبة .

أمر لم يرد بخصوصه نص فإن على الأقوام أن يقبلوا هذا وأن يعملوا بمقتضاه وليس أن يخالفوه إذ المخالفة فيها تفرق والتفرق أمر منهي عنه وصدق الله العظيم « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات » (٢٧) وأخيرا استدلووا بقول الله جل شأنه « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » (٢٨) ووجه الدلالة من هذه الآية الكريمة هو أن الله سبحانه وتعالى وصف أمة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بكونها خير الأمم وصفة الخيرية تقتضى أن يكون الحق رائدها في كل ما تقوله وبناء عليه نستطيع أن نقرر أنها ما اجتمعت على مشروعية شيء فلا بد أن يكون أجماعها حجة لأنها لا تجتمع على ضلالة .

أما من جهة استدلالهم بالسنة فقد ذكروا أدلة كثيرة نذكر منها ما يلي :
أولا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبدا . وان الله مع الجماعة . فاتبعوا السواد الأعظم فإن من شذ شذ الى النار » (٢٩) .

ثانيا : قول رسول الله عليل السلام والسلام : « من فارق الجماعة شبرا فقد خلع ريقه الاسلام من عنقه » (٣٠) .

ثالثا : قول المعصوم صلى الله عليه وسلم : « ستكون بعدى هنات وهنات فمن رأيتموه فارق الجماعة أو يريد أن يفرق أمر أمة محمد كائنا من كان فاقتلوه . فإن يد الله على الجماعة . وان الشيطان مع من فارق الجماعة يركض » (٣١) .

رابعا : ما ذكره الشافعى في رسالته فقد ذكر : خبرنا (٣٢) سفيان

-
- (٢٧) الآية (١٠٥) من سورة آل عمران .
 - (٢٨) الآية (١١٠) من سورة آل عمران .
 - (٢٩) رواه الترمذى عن ابن عمر .
 - (٣٠) الفتوح الكبير ج٣ ص ٢١٤ .
 - (٣١) الفتوح الكبير ج٣ ص ٤٢١ .
 - (٣٢) الرسالة ص ٤٧٣ .

عن عبد الله بن أبي لبيب عن ابن سليمان أن عمر بن الخطاب « رضى الله عنهما » خطب الناس بالجابية فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فينا كقمامي فيكم . فقال : أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . ثم يظهر الكذب حتى أن الرجل يحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد . إلا فمن سره بحجة الجنة فليزِم الجماعة فإن الشيطان مع الفذ وهو من الاثنين أبعد . ولا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما . ومن سرته حسنته وساعته سيئته فهو مؤمن » .

فهذه الاحاديث في جملتها وان لم يتواتر آحادها تدل على تعظيم شأن الأمة وعلى أنها معصومة من الخطأ . هذا بالاضافة الى أنها كانت مشهورة بين الصحابة والتابعين وتمسكوا بها في اثبات الاجماع ولم يظهر أحد خلافا أو انكارا .

أما أدلتهم من العقل فقد قالوا : انه مما لاشك فيه أن النبي عليه الصلاة والسلام هو خاتم الانبياء والمرسلين وأن شريعته الغراء هي الدائمة الباقية الخالدة الى أن يرث الله الارض ومن عليها وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذ يقول : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى تقوم الساعة » (٢٣) . فلو وردت قضايا لا يوجد فيها نص قاطع من كتاب أو سنة ثم أجمعت الأمة على حكمها فإن هذا الاجماع يكون معتبرا اذ لو لم يكن اجماعهم معتدا به لقرتب على ذلك خلو بعض القضايا عن الاحكام . وبالتالي لا تكون الشريعة دائمة وذلك يؤدي الى مخالفة الشارع الحكيم وهو باطل فيبطل ما أدى اليه ووجب القول بالاجماع ضمانا لبقاء الشريعة وخلودها وصيانة لاحكامها .

بعض شبه المخالفين في حجية الاجماع والرد عليها :

هناك شبه أوردها المنكرون لحجية الاجماع سوف أتناول أربعة منها مع الرد عليها :

(٢٣) جاء بمعناه في البخارى (١٢٤/٩) .

الشبهة الاولى : قال المنكرون ان دليلنا آيتان من القرآن الكريم اولاهما هى قول الحق تبارك وتعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » (٢٤) وثانيتها قوله عز اسمه « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٢٥) . ووجه استدلالهم بهاتين الايتين الكريمتين هو ان معنى كلتيهما انه لا مرجع فى الوقوف على احكام الوقائع والاحداث الا الى كتاب الله الكريم وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام .

وللرد على هذه الشبهة اقول : ان الآية الكريمة الاولى لا تنافى أن يكون الكتاب الكريم تبياناً لبعض الاحكام بواسطة الاجماع . واما الآية الكريمة الثانية فقد جاءت خاصة بما وقع فيه نزاع من الاحكام . والاحكام المجمع عليها لا نزاع فيها فلا تصلح الآية للاستدلال .

الشبهة الثانية :

قالوا : ان الاجماع به ولا يعول عليه الا اذا كان منقولاً اليه بطريق التواترونقله بطريق التواتر مستبعد اذ انه من العسير ان يشاهد أهل التواتر المجتهدين فى مختلف أرجاء الارض .

وللرد على هذه الشبهة نقول : ان ما تقولونه فيه تشكيك للجزم باجماع الصحابة على تقديم النص القاطع على المظنون فيه وما ذلك الا بثبوت الاجماع عنهم .

الشبهة الثالثة :

قالوا : ان اتفاق جميع المجتهدين فرع نقل الحكم اليهم كل على حدة وهذا محال لانتشارهم فى جميع الاقطار .

وللرد على هذه الشبهة نقول : ان انتشار المجتهدين فى جميع

(٢٤) الآية (٨٩) من سورة النحل .

(٢٥) الآية (٥٩) من سورة النساء .

الاقطار لا يمنع من نقل الحكم اليهم لانهم أهل اجتهاد وجد وبحث عن الاحكام وأدلتها فلا يكون نقل الحم اليهم محال أو مستبعد .

التشبهه الرابعه :

قالوا : ان معاذ بن جبل « رضى الله عنه » عندما سأل الرسول صلى الله عليه وسلم عن الادلة التى يستند اليها فى قضائه باليمن لم يشر الى الاجماع . وقد وافقه النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك . وأخذوا من هذا ان الاجماع لو كان ليلا يعول عليه لما تركه معاذ وافقه النبى صلى الله عليه وسلم على تركه وللرد على هذه التشبهه نقول : ان النبى صلى الله عليه وسلم قد وافق معاذ بن جبل « رضى الله عنه » على ما قاله لان الادلة التى ذكرها هى التى كان يعمل بها ويعول عليها فى عصره عليه الصلاة والسلام . اذ الاجماع لم يكن حجة يعتمد عليها فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن ثم لم يذكر معاذ الاجماع بين الادلة التى يعول عليها عند قضائه باليمن .

الاجماع السكوتى :

سبق أن بينا أن المقصود بالاجماع السكوتى هو أن يقول أو يفعل البعض ويسكت الباقيين وله شروط (٣٦) لابد من توفرها فيه وهذه الشروط هى :

أولاً : أن ينتشر قول البعض أن فعلهم انتشاراً لا يخفى على السامع .

ثانياً : أن تمضى فترة زمنية كافية للتأمل والنظر فى حكم الواقعة المجمع عليها . وهذه الفترة الزمنية تختلف باختلاف الوقائع والحوادث فهناك من الوقائع ما تكفى فيه المدة القصيرة ومنها ما يحتاج الى وقت طويل .

(٣٦) التقرير والتحرير ج ٣ ص ١٠١ ، شرح المنار لابن ملك ص ٢٥٥ .

للقوف على معرفة حكمها . ولقد حدد البعض هذه الفترة الزمنية بثلاثة أيام .

ثالثا : ان لا تكون هناك امارات انكار للحكم مع القدرة على الانكار .

رابعا : ان يتحقق السكوت قبل استقرار المذاهب .

حكم الاجماع السكوتى :

هناك خلاف بين العلماء حول حكم هذا النوع من الاجماع ونستطيع ان نوجز ما قيل ازاء هذه القضية فى ثلاثة آراء :

الاول :

يرى اصحاب هذا الراى ان السكوت لا يعتبر اجماعا مستنديا فى ذلك الى ان سكوت بعض المجتهدين عن ابداء رايهم فى الواقعة محل الاجماع فيه احتمالات كثيرة اذ قد يكون عدم ابداء الراى راجعا الى عدم اجتهادهم كما قد يكون راجعا الى الخوف او المهابة او ما الى ذلك . فلما كلن السكوت قابلا لكل هذه الاحتمالات فانه لا يمكن والحالة هذه ان يعتبر دليلا على موافقتهم لباقى المجتهدين ومن ثم لا ينعقد الاجماع .

الثانى :

يذهب اصحاب هذا الراى الى انه حجة قطعية مستدلين على ذلك بان الادلة التى اثبتت حجية الاجماع وردت مطلقة لم تفرق بين اجماع صريح وآخر سكوتى وعلى ذلك فان تقييدها بالاجماع الصريح يكون تحكما بلا دليل والتحكم بلا دليل باطل فيبطل ما ادى اليه .

الثالث :

ذهب اصحاب هذا الراى الى ان الاجماع السكوتى حجة ظنية وقد استند هؤلاء فى صحة ما ذهبوا اليه الى ان السكوت محتمل لان يكون مرجعه الموافقة كما انه محتمل لان يكون مرجعه اى امر آخر كالخوف او المهابة مثلا . الا ان احتمال الموافقة غالب كما انه هو الظاهر اذ المعروف

ان الصحابة « رضوان الله عليهم » وكذلك التابعين كان لا يمنهم من قول الحق مانع ولا يخشون في ابداء رأيهم بصراحة لومة لائم . . ومادام الامر كذلك فلا بد ان يكون سكوتهم المنطوى على الموافقة سببا في انعقاد الاجماع وبالتالي يكون حجة ظنية لقبوله اى احتمال آخر . هذا وهناك مواقف كثيرة تدل دلالة قاطعة على ان الصحابة والتابعين بل وجميع السلف الصالح كانوا لا يتوانون عن ابداء رأيهم مادام الحق بجانبهم فما هى امراة فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضى الله عنه » تعترضه اثناء خطبته وهو ينهى المسلمين عن التغالى فى مهور النساء فعندما سمعته يقول : « من زاد على اربعمائة درهم جعلت الزيادة فى بيت المال » ردت عليه بقولها : « ايعطينا الله سبحانه وتعالى بقوله : وآتيتم احداهن قنطارا . ويمنعنا عمر ؟؟ فما كان من أمير المؤمنين الا ان قال قولته الماثورة : « أصابت امراة واخطأ عمر » وقد روى أنه لما عزم أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب « رضى الله عنه » ان يجلد امراة حاملا ثبت عليها الزنا . قال له معاذ بن جبل « رضى الله عنه » : ان جعل الله لك على ظهرها سبيلا . فانه لم يجعل له على ما فى بطنها سبيلا . فلم يتوان عمر عن ان أحجم عن جلدها ثم قال : « تعجز النساء ان يلدن مثل معاذ . لولا معاذ لهلك عمر » . والامثلة كثيرة لا تقع تحت حصر وجميعها يدل على ان سكوت بعض المجتهدين يغلب فيه احتمال الموافقة لباقيهم لعدم ما يحول بينهم وبين قول الحق .

آراء العلماء فى امكان الاجماع ووقوعه (٣٧) :

يرى الجمهور ان الاجماع ممكن وواقع فعلا لا عبرة بمن رفضه (٣٨) ونفاه واستدلوا على ذلك باجماعات لا حصر لها نقلت عن مجتهدى الصحابة والتابعين كاجماعهم على منع بيع الطعام قبل قبض المشتري له . وكاجماعهم على ان الماء اذا تغيرا احد اوصافه الثلاثة لونه او طعمه او ريحه بنجاسة لا يجوز الوضوء ولا الغسل منه وكاجماعهم على حجب ابن الابن

(٣٧) ارشاد الفحول للإمام الشوكانى ص ٧٢ .

(٣٨) كالنظام وبعض الروافض .

بالابن . وكاجتماعهم على صحة عقد الزواج دون أن يسمى مهر في العقد فهذه اجتماعات وقعت فعلا فلا وجه لمن يقول بعدم امكانه بعد هذا .

وهناك من خالف في امكانه ووقعه كالشيعة ومعهم النظام حيث ذهبوا الى أن انعقاد الاجماع ليس ممكنا بل هو مستحيل عادة لان انتشار اهل الاجماع هنا وهناك يمنع من نقل الحكم اليهم . واذا ما امتنع نقل الحكم اليهم امتنع الاتفاق الذى هو فرع تساويهم في نقل الحكم اليهم « كما أنهم قالوا ان الاجماع لن يتحقق الا اذا اتفقت كلمة المجتهدين في عصر من العصور على حكم ما في مسألة ما وهذا يتطلب ما يلى :

اولا : أن تكون جميع اشخاص المجتهدين معروفة .

ثانيا : أن يكون رأى كل مجتهد معروفا على حدة .

ولاشك أن تحقق هذين الامرين داخل في دائرة المستحيل عادة اذ أن المجتهدين غير موجودين في مكان واحد حتى نستطيع حصرهم شخصا شخصا أو الوقوف على رأى كل منهم على سبيل الاستقلال الا اننا نستطيع أن نرد على هذا قائلين : ان كلامكم هذا وان كان مقبولا الا انه ليس عاما في جميع العصور حيث انه لا ينطبق على عصر الخليفتين (أبى بكر وعمر) رضى الله عنهما لان المجتهدين في هذين العصرين كان من السهل جدا معرفة كل منهم بشخصه كما كان من اليسر بمكان معرفة رأى كل منهم لاجتماعهم في مكان واحد وهو المدينة المنورة ولقلة عددهم أيضا ولو فرض وكان أحدهم خارج المدينة فانه كان من السهولة واليسر معرفة رأيه والوقوف عليه . ومن ثم لم يكن كلامهم مقبولا وبالتالي يثبت امكان الاجماع ووقعه ورحم الله القائل :

« وممكن وقوعه وعلمه ونقله لمن نأى ورسمه

وان نفى وجوده النظام وغيره فانه ملام »

والله العلى للكريم أسأل أن يجمع شمل المسلمين فى مشارق الارض
ومغاربها على كلمة سواء وأن يوفق ولاية أمورهم على أن تكون كلمة الله
هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى . والحمد لله الذى هدانا لهذا
وما كنا لنهتدى لولا ن هدانا الله ..

د . محمد محمد عبد اللطيف جمال الدين

اهم مراجع البحث :

- ١ — التوضيح شرح التنقيح لعبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة .
- ٢ — كشف الاسرار على اصول البزدوى لعبد العزيز البخارى .
- ٣ — الاحكام فى اصول الاحكام للامدى .
- ٤ — ارشاد الفحول للامام الشوكانى .
- ٥ — فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لابى العباس الانصارى .
- ٦ — منهاج العقول فى شرح منهاج الوصول للبذخشى .
- ٧ — تنقيح الفصول فى الاصول للقرافى .
- ٨ — تيسير التحرير لابن باد شاه البخارى .
- ٩ — الموافقات فى اصول الاحكام للشاطبى .
- ١٠ — التلويح فى كشف حقائق التنقيح لسعد الدين التفتازانى .
- ١١ — البحر المحيط للعلامة بدر الدين الزركشى الشافعى (مخطوط) .
- ١٢ — البرهان لامام الحرمين (مخطوط) .
- ١٣ — اصول الفقه للشيخ محمد الخضرى .
- ١٤ — الوجيز فى اصول الفقه للشيخ أحمد مصطفى المراغى .
- ١٥ — المحصول فى علم اصول الفقه للامام فخر الدين الرازى .